

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٦٤

الاثنين، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو (جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كرافشينكو
	إندونيسيا السيد كليب
	إيطاليا السيد مانتوفاني
	بلجيكا السيد بل
	بنما السيد سويسكم
	بوركينافاسو السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي
	الصين السيد ليو زيمين
	فرنسا السيد ريبيير
	فيتنام السيد لونغ منه
	كرواتيا السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا السيد وايزلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورتنس

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

(S/2008/183)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-30405 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام عن

بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2008/183)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثلة ليبيا، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لها الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة أسودي (ليبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة إيلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة لوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/183،

التي تتضمن التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى السيدة إيلين

مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا.

السيدة لوي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستهل

كلمتي بتوجيه الشكر إليكم يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2008/183). وإذ أقوم بذلك فأني أعرب عن شكري لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم القوي لعمل البعثة.

لقد أحرز تقدم منذ الإحاطة الإعلامية السابقة قدمها للمجلس سلفي السيد ألن دوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويتضمن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس آخر التطورات الهامة في ليبيا والتقدم المحرز في الوفاء بالمعايير الجوهرية لمرحلة التوطيد لخطة البعثة للتوطيد والتصفيّة والانسحاب. وعلى أساس تلك والتقدم المحرز فإن المعايير لمرحلة التصفيّة قد طُورت بالتشاور الوثيق مع حكومة ليبيا والشركاء الدوليين.

وحيث أن التقرير قد صدر مؤخرا، فلا حاجة لي

للخوض به مفصلا. وعوضا عن ذلك سأركز على عدد من المجالات الهامة التي يتعين التطرق لها لإحراز مزيد من التقدم في ليبيا ولتمكين بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من القيام بتصفية البعثة بنجاح.

ويعرف أعضاء المجلس أنني لم أباشر مهامتي بوصفي

ممثلة خاصة للأمين العام في ليبيا إلا منذ ثلاثة أشهر. ولكن معظم الأعضاء سوف يعرفون أيضا أنني كنت بصفتي السابقة أتابع التطورات في ليبيا عن كثب خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بوصفي رئيسة لجنة الجزاءات المتعلقة

وفي هذا الصدد لا ينبغي رصد التطورات السياسية عن كثب فحسب، بل علينا أيضا أن نعمل على التقييم المستمر للآثار السلبية المحتملة لزيادة استخدام بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية كنقاط مرور للاتجار الدولي بالمخدرات. هذا بالإضافة إلى الاضطرابات المدنية التي تقع أحيانا نتيجة للزيادة الحادة في ارتفاع أسعار الرز والبتزين.

وداخليا، ما زالت الحالة الأمنية هشة. وتقع أحيانا أعمال تتسم بالعنف في مزارع المطاط وفي مناطق مناجم الماس. وما فتئت معدلات الجريمة، فيما يتعلق بالسرقات المسلحة والاغتصاب، مرتفعة، وضحايا الاغتصاب في العديد من الحالات من صغار الفتيات أو حتى من الأطفال. وفضلا عن ذلك، هناك زيادة في أحداث العنف الغوغائي ومحاولات تطبيق العدالة الغوغائية، بما في ذلك الهجمات على أفراد الشرطة ومخافرها من قبل الجماعات الغاضبة التي تود أن تهاجم أو حتى تقتل المتهمين بارتكاب جرائم وهم محتجزون لدى الشرطة. وهذا مؤشر واضح على عدم الثقة بنظام الأمن والعدالة واستعداد بعض المواطنين - كما حدث في سنوات الصراع - للاستمرار في أخذ حقوقهم بأنفسهم. وفي الفترة الأخيرة كانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هدفا في حد ذاتها لهذه الأعمال، عندما قام فرادى المتعاقدين السابقين مع البعثة باحتجاجات تتسم بالعنف جرح خلالها ثلاثة موظفين وأشعلت النيران في عربتين تابعتين للبعثة.

وتلقي هذه الأحداث الأمنية الضوء على ضرورة أن تقوم الحكومة بإتمام الخطة الأمنية الوطنية وإصلاح المؤسسات الأمنية. وهذه الجهود جارية، لكن بسرعة أبطأ مما كان مخططا له في الأصل. ويجري إحراز تقدم في تدريب القوات العسكرية الجديدة لليبيريا وإعادة هيكلتها ونأمل أن تستمر هذه العملية. فأى مزيد من التأخير سوف يجعل من المستحيل أن يكون الجيش الجديد جاهزا تماما قبل أواخر عام

ليبيريا والتابعة لمجلس الأمن، وتلك الصفة فقد قمت أولا بزيارة البلد في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

أود أن أطمئن المجلس بأن ما تم إنجازه في السنتين منذ ذلك الحين تحت القيادة المتفانية والدؤوبة لصاحبة الفخامة الرئيسة إيلين جونسون سيرمليفي وحكومتها يبعث على الإعجاب وجدير جدا بالإشادة. ولكن ما من مكان تم فيه التوضيح بجلاء أكثر من ليبيريا لكيفية الربطة بين بناء السلام وحفظ السلام. وما من مكان تم فيه التوضيح بجلاء أكثر من ليبيريا بأنه لن يتحقق الأمن المستدام بدون التنمية وبأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون الأمن المستدام.

لقد تحقق التقدم المطرد خلال السنتين الماضيتين في ليبيريا، بما في ذلك ما تحقق في الفترة الأخيرة التي شملها التقرير ولا تزال الحالة العامة مستقرة. ولكن الحالة الأمنية هشة ولا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من التقدم في عدد من المجالات لترسيخ التقدم حقا. وأن التحديات المتعلقة بالأمن وقواعد القانون والحكم والتنمية الاقتصادية، كلها مسائل مترابطة بصورة وثيقة. وهذه التحديات قد وجهت تشكيل معايير التصفية الواردة في تقرير الأمين العام. وفي هذا المنعطف الخطير من مرحلة انتعاش ليبيريا، أود أن أشدد بصورة خاصة على ثلاثة مجالات، وليس أقلها إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية؛ وإصلاح مؤسسات حكم القانون والتنفيذ الفعال لاستراتيجية التخفيض من وطأة الفقر الجديدة والمهمة ذات الأولوية المتمثلة في معالجة ارتفاع معدل البطالة.

إن الحالة الأمنية على طول الحدود الليبرية مع ثلاثة بلدان مجاورة اتسمت بالهدوء خلال الفترة المشمولة في التقرير، والحالة على جميع المناطق الحدودية الثلاث قد تم رصدها عن كثب من جانب البعثة. وأن أي شكل من أشكال الاضطراب في البلدان المجاورة لليبيريا سيكون له آثار سلبية مباشرة على الحالة الأمنية في ليبيريا والعكس بالعكس.

المحاكم والسجون؛ ونقص الموظفين القضائيين والقانونيين المؤهلين؛ وسوء إدارة القضايا؛ وانخفاض الرواتب؛ والفساد. ونتيجة لأوجه القصور هذه، هناك العديد من الليبريين لا يثقون بنظام العدالة.

إن عدم الثقة بمؤسسات سيادة القانون في ليبيريا، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية ونظام القضاء أمور تستحق اهتماما عاجلا. ولن يتطلب هذا الأمر تحسينا في أداء مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء فحسب، بل بالقدر نفسه من الأهمية، إعادة توجيه عقلية الشعب، الذي سرعان ما يلجأ إلى التدابير غير القانونية. وفي هذا الشأن، يسرني أن أشير إلى أن الحكومة قد عقدت مؤخرا معتكفا للوزارة في آذار/مارس، نوقشت فيه المشاكل المتعلقة بقطاع سيادة القانون، وبصورة خاصة الشرطة والمؤسسات القضائية وتم الاتفاق على معالجتهما كمسألة ذات أولوية.

وتتعاون بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع الحكومة للنظر في هذه المشاكل والتوصل إلى حلول لها. ويجري التخطيط لمعتكف بشأن سيادة القانون وذلك لجمع الحانين التنفيذيين والقضائي على المستوى الوطني لمعالجة هذه المشاكل. وفي الفترة الأخيرة عقدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والحكومة أيضا منتدى مشتركا لمناقشة الظاهرة المزعجة المتمثلة في الهجمات على الشرطة ومخاف الشرطة. ومما شجع البعثة خطة الحكومة لمعالجة هذه المشاكل بطريقة شاملة. ونقوم كذلك بتحليل للثغرة التمويلية للتعرف على الموارد - المتكررة والرأسمالية على السواء - التي ستكون مطلوبة خلال السنوات القادمة لتطوير الشرطة الوطنية الليبرية تطويرا تاما.

إن حالات العنف المستندة إلى الجنس في ليبيريا، لا سيما الاغتصاب، غير مقبولة مطلقا. ومع ذلك، يسرني أن أشير إلى أنه بفضل دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري للأمم المتحدة، تقوم الحكومة بوضع

٢٠٠٩ ومن شأن ذلك أن يؤثر بصورة مباشرة على الجدول الزمني لخطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

أما إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية، فيشكل تحديا أكبر في هذه المرحلة. فما زالت الشرطة الوطنية في حاجة إلى كسب ثقة الشعب الليبري. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حققنا المعيار الكمي لتوفير التدريب الأساسي لـ ٣٥٠٠ من ضباط الشرطة. غير أننا نحتاج الآن إلى التركيز على تحسين النوعية والكفاءة المهنية لفرادى ضباط الشرطة، وتعزيز الهيكل الإداري والموارد لأداء عملهم بفعالية. وأثارت مشاكل الانضباط الأخيرة في صفوف الشرطة الوطنية الليبرية كذلك مسألة الفعالية في إجراءات التدقيق في مؤهلات الشرطة الوطنية الجديدة. وتنظر حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة الآن في طرق استعراض العملية، بما في ذلك ممارسة التحقق.

وفي غضون ذلك، يجري إحراز تقدم في تطوير وحدة مواجهة الطوارئ ضمن قوة الشرطة. وقد بدأ تدريب المجموعة الأولى المكونة من ٩٠ ضابطا. غير أن هذه العملية تواجه بعض التأخير والثغرات التمويلية، التي ينبغي معالجتها حالا. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا، اللتين قدمتا التمويل لهذا البرنامج. لكننا نحتاج إلى موارد إضافية من الشركاء الدوليين، لكفالة مزيد من الأداء الفعال للشرطة الوطنية الليبرية ولكي تصبح هذه الوحدة فاعلة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ورغم الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لتعزيز سيادة القانون، ما زالت أوجه القصور في نظام العدالة تشكل تحديا خطيرا لإقامة العدل في جميع أنحاء البلاد. وتشمل تلك الوجوه عدم كفاية التمويل؛ ونقصا في المسؤولين المؤهلين في مجال القضاء؛ وعدم توفر الهياكل الأساسية، بما في ذلك

ومع ذلك، حتى لو كان من الممكن تحسين جمع الإيرادات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، ستكون هناك ثغرات تمويلية كبيرة ينبغي سدها من الإسهامات الخارجية. ولذلك، فإن الحكومة ستحتاج إلى كل الدعم الذي يمكنها الحصول عليه من الشركاء الدوليين. وفي ذلك الصدد، سيكون منتدى الشركاء المقبل، المتوقع عقده في آخر أسبوع من حزيران/يونيه في برلين، حدثاً هاماً. ومن الأهمية بمكان أن يستخدم جميع شركاء التنمية استراتيجية الحد من الفقر بوصفها إطاراً لأنشطتهم.

كان شهر آذار/مارس شهراً تاريخياً بالنسبة لليبيريا ليس بسبب إكمال استراتيجية الحد من الفقر فحسب، بل لأن البلاد وصلت إلى نقطة القرار بموجب المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والخطوة التالية بالنسبة لليبيريا ستكون الوصول إلى نقطة الاكتمال في إطار هذه المبادرة. وإذا أُريد لذلك أن يتحقق، فسيكون من المهم أن تنفذ بنجاح استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وفي ذلك الصدد، نجد أن التقدم المحرز في إطار البرنامج مشجع.

ظلت البعثة وظل فريق الأمم المتحدة القطري يواصلان تعزيز جهودهما الرامية إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين أو معاقبة مرتكبيهما. ويجري القيام بذلك عن طريق تدابير وقائية، بما في ذلك التدريب الواسع، وكذلك عن طريق التحقيق السريع في القضايا واتخاذ تدابير تأديبية عندما تثبت الدعاوى. ومن دواعي فخري أن أقول إن جهودنا قد جاءت بثمار جيدة، ويلمس ذلك في الانخفاض الكبير في عدد حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين المبلغ عنها خلال معظم الفترة التي يغطيها التقرير. ومع ذلك، فإننا لن نكتفي بما حققناه.

اللمسات الأخيرة على خطة جنسانية وطنية. وقامت كذلك بتطوير خطة عمل وطنية لمكافحة العنف المستند إلى الجنس لردع ومحاكمة حالات الاغتصاب. وقد تم إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة حالات الاغتصاب ونأمل أن تعزز القانون الجديد الخاص بالاغتصاب. لكني أكرر، إن الخطط وحدها ليست مجدية. فبكل بساطة لا بد من تغيير عقلية الليبريين الذين يرتكبون هذه الجرائم – التي غالباً ما تكون ضد صغار الأطفال. إن حكومة ليبريا وكل المجموعات الأخرى ذات الصلة التي تعمل على إحداث تغيير إيجابي في هذه المسألة تستحق الدعم من المجتمع الدولي.

كما يسعدني أيضاً أن أشير إلى أن جلسات الاستماع العامة للجنة الحقيقة والمصالحة تتواصل بشكل جيد. وقد مثل أمام اللجنة، في كل من منروفيا والمقاطعات، عدد من الشهود للحديث عن تجاربهم خلال الحرب. لكن ما يبعث على الإحباط، أنه لا أحد من الفاعلين الأساسيين قد أدلى بشهادته حتى الآن. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لعملية المصالحة. ولذلك أود أن أكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى كل مواطني ليبريا للتعاون مع اللجنة للمضي قدماً بالعملية. وأحث أيضاً المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للجنة التي تحتاجه بصورة عاجلة لتنفيذ ولايتها.

لقد اكتمل وضع استراتيجية ليبريا الوطنية الجديدة لتقليل من حدة الفقر. وهي تقوم على أساس عملية المشاركة الجماهيرية، حيث يسهم المواطنون العاديون في وضع خطة التنمية. وهذا أمر إيجابي للغاية، لكن بالطبع، قد أثارت هذه الأمور توقعات لدى الليبريين، الذين يودون رؤية نتائج ملموسة. إن تنفيذ هذه الاستراتيجية لن يكون بالأمر السهل، خاصة نظراً لقدرة التنفيذ الوطنية المحدودة. والنمو الاقتصادي مطلوب بشكل ملح، ولا سيما لتقليل معدل البطالة المرتفع، الذي يشكل أيضاً قلقاً أمنياً بالغاً.

وهناك أخبار طيبة تأتي من ليبيريا. ومع ذلك، فإن ما نشهده اليوم من استقرار وأمل مهدد بسلام هش وضعيف. ولا تزال ليبيريا مكانا يمكن فيه للمرء أن يستيقظ في الصباح ليسمع أن جدالا بين بائعي سمك في السوق قد تطور إلى مشكلة عرقية تهدد على نحو أوسع بحرق مكان للعبادة. وليبيريا لا تزال مكانا قد تؤدي فيه فجأة الإشاعات عن حالات قتل طقوسي أو اختفاء إلى إحراق مركز شرطة أو إلى هجوم على القوات الليبرية أو قوات الأمن التابعة للبعثة ومركبات الأمم المتحدة. ولا يزال الأمن في ليبيريا يعتمد بصورة كبيرة جدا على الوجود العسكري للبعثة وقوات الشرطة التابعة لها. وذلك دليل واضح على أن السلام لم ترسخ جذوره وأن الوقت لم يحن بعد لإعلان النصر ومغادرة البلد.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بشرطة مدنية و لموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين بذلوا جهودا دؤوبة في سبيل قضية السلام في ليبيريا. وإلى جانب ذلك، مما يجعل العمل بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا، عملا مثمرا حقا - وإن كان مليئا بالتحديات - التعاون الممتاز من الحكومة وجميع الشركاء الليبريين. ونحن نعول على استمرار دعم مجلس الأمن لمساعدتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وتمشيا مع القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، قد بدأت عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي حين أنه تم سحب كتيبتين تابعتين لناميبيا وبنغلاديش، فقد خُفّض قوام الكتيبتين الغانية والنيجيرية، بواقع سرية لكل منهما. وستعاد كتيبة أخرى، من السنغال، إلى بلادها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، ستم إعادة ٢٤٥٠ فردا إلى أوطانهم، ليصبح قوام البعثة حوالي ١١ ٦٩١ فردا. أما بخصوص عنصر الشرطة، فإن تخفيضه سيبدأ قبل نهاية هذا الشهر: وسيغادر ٤٩٨ مستشارا لشؤون الشرطة البعثة على سبع مراحل ما بين الآن و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مما سيخفض قوام الشرطة إلى ٧٤٢ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كما أننا ما فتئنا نحري التعديلات المناسبة على عدد الموظفين المدنيين في البعثة.

إن تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تجري على نحو مخطط له تخطيطا جيدا بغية التقليل من التهديدات لأمن الدولة. كما ستكفل هذه العملية للبعثة أن تكون قادرة على مساعدة الحكومة على معالجة أي مسائل خطيرة تخل بالأمن والنظام المدني. والغرض من خطة التصفية هو توفير الوقت والمكان لكي تتمكن ليبيريا من بناء شرطتها وقواتها المسلحة بشكل تدريجي لتضطلع بمسؤولياتها الكاملة المتعلقة بالأمن الوطني.

ويجري تنفيذ هذه التصفية مع أخذ التطورات في المنطقة دون الإقليمية المباشرة بالحسبان. ولا يزال العنصر العسكري في البعثة محافظا على مستوى عال من اليقظة على طول الحدود لإحباط أي محاولة لتهديب الأشخاص أو الأسلحة عبر الحدود. ومع ذلك، فإن البعثة لا تتحكم بالأحداث خارج حدود ليبيريا، ولذلك يتعين علينا الاستمرار في توخي الحذر حين نشرع في تعديل قوام القوات حتى لا نعرض ما حققناه من مكاسب للخطر، ليس من أجل ليبيريا فحسب، وإنما من أجل المنطقة دون الإقليمية ككل.

وأود أن أختتم بالقول إن ليبيريا اليوم بلد مغمم بالأمل وحدثت فيه العديد من التطورات الإيجابية. فقد خلت البلاد من الصراع على مدى الأعوام الأربعة الأخيرة،